الرسالة السامية

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الموجهة إلى المشاركين

في الدورة الاعتيادية السنوية

الثانية والثلاثين لمجلس محافظي المصارف

المركزية ومؤسسات النقد العربية

7 شوال 1429هـ

مراكش 7 أكتوبر 2008م

جلالة ملك المغرب

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه بالخطاب إليكم، بمناسبة انعقاد هذه الدورة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وذلك تقديرا منا لدورها الريادي في توطيد الأسس السليمة للاقتصاد العربي، ولإسهاماتها في تحقيق التنمية الشاملة لبلداننا الشقيقة، باعتبارها القاطرة المحركة للعمل العربي المشترك الناجع والحديث.

ومما يضفي على ملتقاكم أهمية خاصة، كونه يلتئم في ظرفية دولية عصيبة، يواجه فيها الاقتصاد العالمي أزمة غير مسبوقة، تهدد حركة النمو، وكذا استقرار النظام المصرفي والمالي. كما تتسم هذه الظرفية بالضغوطات القوية، التي يفرضها الطلب على أسعار المواد الأولية، والمنتجات الغذائية الأساسية، مما يضاعف من المخاطر المحدقة بالنمو واستقرار الأسعار.

ومما يزيد من حدة هذه الأزمة، تفاقم الاضطرابات على صعيد الأسواق المالية العالمية، نتيجة للانعكاسات الناجمة عن انهيار قطاع الرهن العقاري بالولايات المتحدة، التي أفضت إلى قيام أزمة ثقة شاملة، على إثر الخسائر الكبرى، التي تكبدتها المؤسسات المصرفية والمالية.

أصحاب المعالي والسعادة،

بالرغم من هذا المناخ الاقتصادي العالمي المضطرب، فقد ظل النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية، يتسع ويغذي حركية النمو المتصاعدة، بفضل تزايد وتيرة الاستثمار والاستهلاك. وقد واكب هذا النمو تدعيم التوازنات الأساسية، بالرغم من ارتفاع المستوى العام للأسعار، الذي يُعزى إلى تأثير العوامل الخارجية. كما عرف القطاع المصرفي والمالي بالأقطار العربية استقرارا، ولله الحمد، مكنه من تفادي انعكاسات الاضطرابات المالية على الصعيد الدولي.

إلا أن ذلك ينبغي ألا يحجب عنا ضرورة التحلي بالمزيد من اليقظة، واعتماد مراقبة أكثر فاعلية لأسواقنا المالية، والتنسيق المستمر فيما بينها، لنجعل منها نموذجا في مجال المراقبة والإنذار المبكر، المعتمدة في النشاط المالي.

وعلى غرار العديد من الدول العربية الشقيقة، فإن المغرب يعرف، منذ بداية العقد الحالي، نموا سريعا ومتواصلا، نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي اعتمدناها، ولنهج وتفعيل سياسات اقتصادية سليمة. ومن أبرز تجليات ومؤشرات النمو، تحسن مناخ الأعمال، الذي ترتب عنه توسع في الاستثمار، وارتفاع في مستوى المعيشة، مما مكن من تدعيم الاستهلاك الداخلي. كما يعزى هذا النمو أيضا إلى تنوع القاعدة الإنتاجية، وبروز نشاطات جديدة، شكلت قاطرة للنمو، في قطاعات الصناعة والخدمات.

كما عملنا على التحكم في التضخم، وتحسين وضعية كل من المالية العمومية والحسابات الخارجية، واستقرار أسعار الصرف، وبموازاة ذلك، حرصنا على مواصلة تطوير القطاع المصرفي والمالي فضلا عن تدعيم الرقابة والأنظمة الاحترازية. مما أدى إلى تنمية الأسواق المالية وتوسيع التوظيفات المالية. وكل ذلك في كنف حكامة جيدة، ورقابة حازمة، واستراتيجية

هادفة، ينهجها بنك المغرب، في ظل استقلالية مضبوطة ومقننة عالية، وبما هو مشهود لخديمنا الأرضى وأليه، من حكمة وحنكة وعزم وحزم.

وفي نفس السياق، واصلنا نهج انفتاح المغرب على محيطه الدولي، حيث تم إبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع الأقطاب الرئيسية للاقتصاد العالمي، وكذا مع دول الحوض المتوسطي، بالإضافة إلى انخراط المغرب، بكل عزم، في تفعيل الاتفاقية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها، ونقف ميدانيا على حسن تفعيل أوراشها، قد مكنت من التوفيق بشكل منسجم، ما بين النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، من خلال مشاريع على المدى المتوسط والطويل. وقد أسهمت لهذه المبادرة، بعون الله، وانخراط كل القوى الحية للأمة في برامجها المثمرة، وبشكل كبير، في تعزيز مصادر الدخل القار لدى الفئات الفقيرة، وإحداث مناصب الشغل.

كما أن توجهنا نحو النهوض بالأوضاع الاجتماعية لمواطنينا، وبصفة خاصة لتحسين وضعية الفئات الوسطى، والنهوض بأوضاعها لتبوئها مكانة القاعدة العريضة للمجتمع، محور السياسات العمومية، قد تمت بلورتها في تدابير تستهدف تمتين وتطوير الاستهلاك، وبالتالي تشجيع الاستثمار.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن المغرب، وعيا منه بأهمية البعد الإقليمي لتطور الاقتصاد العربي، قد أسهم بفعالية، في أشغال الندوات الجهوية، حول تحرير التجارة والاندماج المالي، ودور القطاع الخاص على مستوى دول الاتحاد المغاربي الخمس.

وفي هذا الصدد، فإن توسيع دائرة المشاريع والبرامج ذات البعد الإقليمي، من شأنه تدعيم الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية.

لذلك، فإن توفير ظروف التنمية المستدامة في منطقتنا العربية، يستلزم العمل على استغلال كافة الإمكانيات والطاقات، التي تزخر بها بلداننا الشقيقة، وكذا الحرص على تحقيق التناسق بين سياساتنا الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، نشيد بالتوجّه العربي العام للإسراع في تحقيق إصلاحات هيكلية، وتبني سياسات اقتصادية، ترمي إلى دعم التوازنات الأساسية.

كما نُنوّه بكل المبادرات الهادفة لتكريس استقلالية البنوك المركزية، بالنظر إلى مهامها المتمثلة في تدعيم الاستقرار النقدي، وتعزيز متانة النظام المصرفي، بما يضمن إرساء قواعد ثابتة للتطور الاقتصادي لدولنا.

وعلى الصعيد الدّولي، فإننا نعرب عن ارتياحنا للتوصّل إلى اتفاق حول المبادئ والممارسات المتعلقة بصناديق الثروة السيادية، والذي سوف يُعرض على اللجنة النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي. وسيسمح هذا الاتفاق بتفعيل دور هذه الصناديق، وتمكينها من الإسهام في التخفيف من انعكاسات الأزمة الحالية، التي يُعانيها النظام المالي الدّولي.

وإننا لواثقون من أن أشغال اجتماعكم الهامّ سوف تكون لها ثمارها الملموسة، ونتائجها الإيجابية، بحيث ستُمكّن من تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التقدّم والرفاهية لشعوبنا.

وإذ نُرحّب بكافة ممثّلي الدّول العربية الأشقّاء، ضيوفاً مُكرّمين ببلدهم الثاني المغرب، فإننا ندعو الله تعالى لكم بالسّداد في أعمالكم البنّاءة، والتوفيق في جهودكم الخيّرة، لتمتين العمل العربي المشترك، بمفهوم العصر

الأساسي، الذي بفضله تحققت التكتلات الاقتصادية القوية والرائدة. إنه العماد المصرفي والمالي، الذي أنتم له حافظون، وعلى صيانته مؤتمنون، ومن أجل تقويته عاملون، وعلى تسخيره لخير بلدنا الشقيقة ساهرون. وهو ما جعل فاعلة الأمة العربية وشعوبها وفوائدها الحية والمنتجة بكم معتزين، وشركاء لها في مصداقيتكم واثقين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الخميس 02 شوال 1429 الموافق 02 أكتوبر 2008 م.

محمد السادس
ملك المغرب